شددا على إنهاء الأعمال ضمن المهل الزمنية المحددة

وزيرا الإدارة المحلية والإسكان يتابعان تنفيذ أبراج السكن البديل في ماروتا سيتي وعقدة المواساة بدمشق

محافظ دمشق لـ«الوطن»: نسب التنفيذ في السكن البديل والبنى التحتية لماروتا سيتي جيدة

محمد راكان مصطفى

عُقد أمس اجتماع بحضور وزيري الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، والأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف، ومحافظ دمشق طارق كريشاتي، في مشروع ماروتا سيتي.

وتم خلال الاجتماع عرض واقع العمل ونسب التنفيذ في السكن البديل والمقاسم الخاصة ومقاسم المحافظة والاطلاع على العوائق والمقترحات بشأنها.

وتم التأكيد على الشركات المنفذة العمل وفق البرامج الزمنية وبالجودة المطلوبة، على أن تتم متابعة تذليل الصعوبات أمامها وخاصة تأمين الاسمنت اللازم للأعمال الإنشائية، وصرف كل المستحقات والكشوف، لمساعدة الشركات على تأمين مستلزمات العمل.

وجال وزيرا الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان ومحافظ دمشق عقب الاجتماع على المشاريع قيد التنفيذ.

كما اطلع الوزيران على واقع العمل في العقدة الطرقية أمام مشفى المواساة، ونسب الإنجاز والبرنامج الزمني لإنهاء الأعمال.

محافظ دمشق طارق كريشاتي بين في تصريح لـ«الوطن» أنه تم خلال الاجتماع تتبع تنفيذ أعمال السكن البديل والبنى التحتية في ماروتا سيتي.

كريشاتي وصف نسب الإنجاز بالمشروع بالجيدة، مضيفاً: تم خلال الاجتماع مناقشة نسبة تنفيذ كل مقسم على حدة، موضحاً أن المحافظة أنجزت الأضابير العائدة لـ ٤٨ برج سكن بديل، موضحاً أن ٢٤ برجاً منها تم التعاقد عليها مع المؤسسة العامة للإسكان، و٤ أبراج تم الإعلان عنها، و٣ قيد الإعلان، و٧ أبراج أضابيرها جاهزة.

وأشار المحافظ إلى عرض الشركات المنفذة لوجود مشكلة في توافر مادة الإسمنت، منوهاً بأن الوزيرين وعدا بحل بالمعالجة الفورية.

مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق معمر دكاك بين لـ«الوطن» أنه تم خلال الاجتماع مناقشة واقع السكن البديل، ووجه الوزراء الشركات المنفذة لرفع جودة العمل والإسراع في تنفيذ المباني وتسليمها للمواطنين بأقرب وقت.

وأوضح أن الاجتماع يأتي لرفع وتيرة الإنجاز، لافتاً إلى وجود ١٣ عقداً مبرماً مع شركات القطاع العام، تتضمن تنفيذ ٢٤ برجاً، منوهاً بالمباشرة بتنفيذ البروج كافة، بمدة تنفيذ ٣ سنوات.

وأوضح أن نسب التنفيذ متفاوتة، منوهاً بوجود بعض الأبراج قاربت تنتهي من أعمال الهيكل، مضيفاً: من المتوقع أن يتم الانتهاء من الإنجاز وفق المدد الزمنية والمحددة أن يتم في عام ٢٠٢٥.

وأكد معالجة كل العقبات التي تواجه التنفيذ، وأنه تم حل مشكلة المحروقات وأصبحت متوافرة حالياً، ذاكراً وجود مشكلة في توافر الاسمنت، كما يتم صرف فروقات الأسعار وفق لأسعار السوق الرائجة.

وأوضح أن التمويل موجود والأضابير التنفيذية موجودة، وتم تسليم المقاسم، وتم التوجيه بالإسراع في عملية التنفيذ.

وبالنسبة لمشروع ماروتا سيتي بين أنه متابع، وأوضح أن تم توقيع أول عقد للبنى التحتية للمشروع وتم صرف أول كشف.

وعن مشروع العقدة الطرقية أمام مشفى المواساة، بين مدير الدراسات الفنية أن الوزير نوه بأهمية المشروع، وشدد على ضرورة الالتزام بالمخطط الزمني للمشروع.

وأكد أن المشروع ضمن المخطط الزمني، كاشفا أن نسبة الإنجاز بلغت أكثر من ٣٠ بالمئة، مؤكداً حل كل العقبات التي واجهة المشروع من مياه وصرف صحي، وأن جميع الكشوفات المالية يتم صرفها في وقتها.

٢٤ برجاً قيد الإنجاز بعضها شارف على الانتهاء من أعمال الهيكل

سكيف: منتج تمويلي مخفض العمولة لشاغلي المحال والورشات

الأمانة السورية للتنمية تطلق مجموعة من القروض لتمويل تأهيل مشاريع التجارة والمهنية في أسواق حلب التاريخية

سانا

تواصل الأمانة السورية للتنمية جهودها المكثفة لتمويل مشاريع إعادة تأهيل وترميم أحياء وأسواق حلب القديمة كخطوة متقدمة على طريق التعافي والازدهار، عبر إطلاق مجموعة من القروض بشروط وإجراءات ميسرة تلبية لاحتياجات التجار والحرفيين، وذلك بموجب الاتفاقيتين المبرمتين لتحقيق هذه الغاية بين الأمانة من جهة ومصرف الوطنية للتمويل الأصغر وبنك البركة سورية.

وأطلقت الأمانة بموجب الاتفاقيتين محفظتها التمويلية التي تدار من منارة حلب القديمة لجهة استقبال طلبات القروض لتمويل تأهيل المشاريع التجارية والمهنية، ضمن أسواق حلب القديمة التي شملت في مرحلتها الأولى ثلاثة أسواق تراثية، هي «الأحمدية والحبال والنسوان»، والتي تضم ١٢٥٢ ورشة ومحلاً تجارياً.

وفي تصريح لمراسلة سانا أوضح مدير برنامج الاستجابة القانونية في الأمانة بشار سكيف أن الاتفاقيتين الأنفتي الذكر تحملان مزايا واسعة من خلال منتج تمويلي مخفض العمولة يمكن سداده، إما على مدى متوسط أو طويل الأجل لشاغلي المحال والورشات، سواء كانوا مالكين أو مستأجرين، وأصحاب الفعاليات التجارية والمهنية في أسواق حلب القديمة والمشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٣ لعام ٢٠٢٢ الخاص بالأسواق القديمة والتراثية في محافظات حلب وحمص ودير الزور، والذي يحمل إعفاءات وتسهيلات غير مسبوقة.

وستتولى كوادر الأمانة ضمن منارة حلب القديمة وفقاً لما أدلى به سكيف إدارة المنتج التمويلي وتأمين مساحة لوجود ممثلين عن الأطراف الأخرى في الاتفاقيتين والتعاقد مع الخبراء والفنيين والمنظمات المعنية لتقديم المشورة والخبرة لشاغلي المحال والورشات، بهدف تحسين الإنتاج والترويج والتسويق، لضمان استمرارية مشاريعهم حتى عودة الألق المعهود للمدينة القديمة بكل فعاليتها.

وتشرف الأمانة وفق سكيف على تشكيل لجان خاصة بكل سوق والتواصل مع الجهات المعنية، لتشجيع شاغلي المحال والورشات على العودة إلى محالهم، وتتحمل أعباء فوائد القروض التي تم منحها للشاغلين كنوع من المساهمة المالية معهم، لإعادة ترميم محالهم وتسهيل تواصلهم مع المؤسسات الحكومية وتنظيم التعهدات القانونية لاستلام وإعادة تفعيل كل المحال من شاغليها أو كلائهم وتقديم الدعم والمساعدة القانونية لهم، وتسهيل استخراجهم الوثائق المطلوبة للقروض من بيانات قيد عقارية ومخططات موقع، وبراءة ذمة، بالتنسيق مع مديرية المصالح العقارية والسجل المؤقت ومديرية مالية حلب.

من جانبه أوضح مدير فرع مصرف الوطنية للتمويل الأصغر في حلب فادي شكري أن اتفاقية «منتج تشغيل» التي تم توقيعها مع الأمانة السورية للتنمية تضمن تقديم تسهيلات ائتمانية كقروض لشاغلي الورشات والمحال التجارية في أسواق حلب القديمة «الأحمدية والنسوان والحبال»، لإعادة تأهيل محالهم من شاغليها أو بقيمة ٣٠ مليون ليرة سورية بعمولة ٥ بالمئة، ويشمل جميع المهن.

وسبق أن أطلق مصرف الوطنية عدة قروض وفقاً لشكري، للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، منها قرض مرحباً حلب بسقف ٣٠ مليون ليرة سورية لمدة سداد تصل إلى ٨ سنوات، ويشمل جميع الاختصاصات للقروض الإنتاجية بالحدادة والنجارة.

العمال يناقشون مستقبل القطاع العام الصناعي

الوزير جوخدار: خطوط عريضة لتوطين الصناعة الإلكترونية الوطنية

القادري: ضرورة إقرار تشريع خاص بالقطاع العام الصناعي

محمود الصالح

طالب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري بإبقاء القطاعات الإستراتيجية في يد الدولة والتفكير بصوت عالٍ خارج الصندوق والتصويب على الهدف مباشرة للوصول إلى نتائج دقيقة تسهم بتطوير القطاع الصناعي.

وأكد رئيس الاتحاد العام خلال ورشة العمل التي عقدت بالتعاون مع وزارة الصناعة حول القطاع العام الصناعي» الإقلاع»، بحضور وزير الصناعة عبد القادر جوخدار، حرص الاتحاد على إقامة الأنشطة الحوارية التي تعتمد على العصف الذهني والنقاشات الدقيقة والغنية حول كل القضايا والموضوعات التي تسهم في دعم مسيرة التنمية وتطوير العملية الإنتاجية وتحفظ حقوق العمال وتحسن أوضاعهم المعيشية.

وأوضح القادري أن الاتحاد معني مباشرة بالقطاع العام الصناعي باعتباره ممثلاً عن العمال الذين يشكلون الجانب الأهم في العملية الإنتاجية وأداة تطويره، مستعرضاً المراحل التي مر بها بدءاً من دوره الاجتماعي كمشغل للأيدي العاملة وصولاً إلى اتفاقيات التجارة الحرة التي ساهمت بتراجع تنافسية القطاع الصناعي المحلي، «ولنا في القطاع العام النسيجي مثال»، مروراً بالدراسات التطويرية لهذا القطاع وليس انتهاء بالتحديات التي فرضتها الحرب الإرهابية التي أتت على كل الخطط الإصلاحية.

وأشار القادري إلى أن العاملين في القطاع العام تفوقوا على الصعوبات وصمدوا في وجه الإرهاب واستمروا بالعمل والإنتاج رغم التحديات التي فرضتها الحرب الكونية على بلدنا، وهذا يحتم علينا التمسك بالقطاع العام وتطويره والحفاظ على خبراته، لافتاً إلى أن مشروع التشاركية يجب أن يتم وفق رؤية وعقلية جديدة تعتمد على نقل المعرفة والخبرات والتقانة الحديثة بما يطور الإنتاج ويحفظ حقوق العمال.

ولفت القادري إلى ضرورة إقرار تشريع خاص بالقطاع العام الصناعي يسهم في تجاوز ما يعوق عمله وأن تكون القرارات الاقتصادية متوافقة مع الواقع الراهن وتتوافق مع خصائص المرحلة، مبيناً أهمية التركيز على التدريب والتأهيل للعمال وربط تعيين الإدارات بالنتائج المتحققة.

بدوره أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أهمية الخروج بتوصيات مهمة من خلال النقاشات والطروحات الجادة وعبر التعاون المثمر مع اتحاد نقابات العمال وبما يلبي مصلحة العمال وتطوير بيئة العمل ويزيد الإنتاجية.

ونوه جوخدار إلى أن الرؤية المستقبلية لعملنا تتركز على أن يكون العامل شريكاً في الإنتاج مع الحفاظ على القطاع العام وإعادة هيكليته وتطويره وايلاء الاهتمام الكبير لعملية التأهيل والتدريب عبر دعم مراكز التدريب بخبرات من الجامعات ومراكز الأبحاث.

وكشف جوخدار أن الوزارة بدأت بوضع الخطوط العريضة لتوطين الصناعات الإلكترونية بغية الحصول على صناعة إلكترونية وطنية بجميع مفرداتها ودعم القطاعات التي تعمل بهذا المجال مثل الكهرباء والنقل وتأمين مختلف المستلزمات المتعلقة بصناعة الطاقات المتجددة.

مدير المرصد العمالي للدراسات والبحوث جمعة حجازي، أكد أهمية الورشة في توصيف الواقع الراهن لشركات القطاع العام الصناعي، إضافة إلى التحديات المتعلقة بعملية التمويل وإعادة التأهيل، لافتاً إلى ضرورة الخروج بمقترحات دقيقة تتعلق بالقوانين والتشريعات الناظمة وبيئة الاستثمار والإدارة وواقع العمال والموارد البشرية.

وتضمنت الورشة خمسة محاور تتعلق بتوصيف الواقع الراهن للقطاع العام والقوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والإدارة والواقع التقاني وتحديات مصادر التمويل لعملية إعادة التأهيل، إضافة إلى تحديات متعلقة بالإدارة والعمالة والموارد البشرية والعمل على الاستفادة من الشركات والاتفاقيات في ضوء الانفتاح المتوقع.

تأمين صهاريج للمياه وإيصالها إلى المواطنين

محافظ الحسكة لـ«الوطن»: الأداء الخدمي لبعض المؤسسات والدوائر في تأمين مياه الشرب غير مرضٍ

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة خلال اجتماعه بمديري الدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية بالمحافظة، أن مسألة تأمين مياه الشرب لمواطن مدينة الحسكة، قضية أمن وطني ترتبط بوجوده وتثبته بأرضه، وتعزيز حالة الصمود لديه والذي بدوره يواجه أخطر وأعتى احتلالين موجودين في المنطقة، مع قطع مياه الشرب في محطة علوك المحتلة عن المدينة وضواحيها وريفها الغربي للمرة الـ٣٨ على امتداد ٧ سنوات من الآن، مؤكداً ضرورة تأمين أفضل الخدمات المتعلقة بتحقيق الاكتفاء المرتبط بالأمن المائي لديه، بعيداً عن التقصير من خلال عمل اللجنة المعنية بالإشراف على توزيع المياه بالشكل الأمثل، وأن تكون على مسافة واحدة من الجميع ضمن الإمكانات المتوافرة والمتاحة.

وانتقد المحافظ في تصريح خاص لـ«الوطن»: الأداء الخدمي لعدد من مؤسسات ودوائر الدولة بمسألة تحقيق العملية والحالة التفاعلية في العمل من أجل تأمين مياه الشرب للمواطن والتي غاب عنها جانب المبادرة بشكل غير مرضٍ في الأداء الخدمي وفي تحقيق حالة من التفاعل والتشاركية الملموسة في العمل ضمن الآلية القانونية في المؤسسات والدوائر الخدمية المعمول بها، مشدداً على ضرورة تأمين صهاريج للمياه وعملية إيصالها إلى المواطن بغية توزيعها عن طريق اللجنة الفرعية المشكلة لهذا الغرض بالمحافظة، داعياً إلى تفعيل المبادرات بشكل فوري للتعامل مع أزمة المياه الخانقة من خلال طرح رؤى وأفكار جديدة تعمل على وضع المبادرة موضع العمل في الجانب الخدمي بشكل فوري.

من جانبه أوضح إبراهيم عواد خلف مدير الشؤون الاجتماعية والعمل، أن مبادرة «قطرة ماء» التي دخلت يومها الرابع للتعامل مع أزمة التعطيش المنهج المفروضة على أكثر من مليون إنسان في مدينة الحسكة في ظل هذا الطقس الخانق والحار جداً، كانت من خلال دعوة المديرية عن طريق اللجنة الفرعية بالمحافظة إلى استثمار القطاع المحلي والأهلي والاجتماعي والهيئات الدينية، من أجل تأمين مياه الشرب «الموثوقة المصدر» والمكلورة والمعقمة للمواطن، مشيراً إلى أن هذه المبادرة لا تلبي الاحتياج وينحصر دورها من خلال تعزيز الواجب الخدمي والاجتماعي والوطني.

وأضاف إن اللجنة ستعمل منذ الآن من خلال تفعيل جانب المبادرة التي شدد المحافظ على تفعيلها ووضعها موضع الخدمة الفورية مع المديرين، بالعمل على إيصال صهاريج المياه إلى خزانات المواطنين الموجود على أسطحة المنازل وبمعدل ٥ براميل أسبوعياً بعد الانتهاء من تأمين الصهاريج وبمعداتها اللازمة وبأعداد كافية لهذا الغرض.

استئناف تصحيح أوراق التعليم الأساسي والانتهاء منها الأسبوع القادم

مدير تربية حمص: اليوم ينتهي تصحيح أوراق امتحانات الشهادة الثانوية

حمص ــ نبال إبراهيم

كشف مدير التربية المساعد لشؤون التعليم الثانوي في مديرية التربية بحمص فراس عياش لـ«الوطن» أن المديرية أنهت تصحيح كل الأوراق الامتحانية لجميع مواد شهادة التعليم الثانوي الفرع الأدبي، كما تم الانتهاء من تصحيح كل الأوراق الامتحانية لجميع مواد شهادة التعليم الثانوي الفرع العلمي باستثناء مادتي الرياضيات.

وأشار إلى أن نسبة تصحيح مادتي الرياضيات والكيمياء تجاوزت ٨٥ بالمئة، مؤكداً أن عملية التصحيح للفرع العلمي ستكون منتهية خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة كحد أقصى.

وبين عياش أنه وبعد الانتهاء من تصحيح كل ألف ورقة امتحانية كان يتم ترحيلها إلى دائرة الامتحانات لتتم عملية تنتيجها وإجراء اللازم وفق التعليمات الوزارية، وأن إجمالي عدد الأوراق الامتحانية بالشهادة الثانوية التي صححتها مديرية التربية بحمص نحو ٢٥ ألف ورقة امتحانية.

ولفت عياش إلى أنه تم استئناف عمليات تصحيح الأوراق الامتحانية لشهادة التعليم الأساسي بعد توقفها خلال الفترة الماضية لإنجاز عمليات التصحيح للأوراق الامتحانية بالشهادة الثانوية، مبيناً أنه يتم العمل حالياً على تصحيح كل من مواد اللغة العربية والديانة والتاريخ والجغرافيا والوطنية وسيتم البدء بتصحيح مادة العلوم العامة اليوم «الخميس».

وأوضح مدير التربية أن إجمالي عدد الأوراق الامتحانية بشهادة التعليم الأساسي بالمحافظة يقدر بحوالي ٣٢ ألف ورقة امتحانية.

وأشار عياش إلى أنه من المتوقع الانتهاء من تصحيح كل الأوراق الامتحانية لجميع مواد شهادة التعليم الأساسي خلال الأسبوع القادم.

ولفت مدير التربية إلى التزام المدرسين المصححين بعمليات التصحيح وأن أعدادهم جيدة وكافية، مؤكداً الالتزام بسلالم التصحيح من المصححين تحقيقاً للعدالة بين الطلاب.